الأمم المتحدة

A/64/799–S/2010/274

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
2 June 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البندان ١٥ و ١٦ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة وموجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن

بناء على تعليمات من القيادة الفلسطينية، أكتب لأنقل إليكم وأسجل إدانتنا الشديدة للهجوم العسكري الإسرائيلي الذي نفذ اليوم في المياه الدولية في البحر الأبيض المتوسط ضد قافلة من السفن المدنية كانت تقل مئات من نشطاء السلام من مختلف أنحاء العالم، وتتجه إلى قطاع غزة المحاصر لإيصال المساعدات الإنسانية والإمدادات الأساسية للشعب الفلسطيني هناك، الذي ما زال يعاني تحت الحصار اللاإنساني الذي تفرضه إسرائيل منذ ما يقرب من ثلاثة أعوام. وعلى الرغم من أن التفاصيل لا تزال آخذة في الظهور، فإن من الواضح الآن أن قوات المغاوير الإسرائيلية التي هاجمت السفينة قتلت العديد من نشطاء السلام المدنيين وأصابت كثيرين آخرين بجراح في هذا الهجوم الشرس المتعمد، الذي شنته ضد السفن في منطقة تبعد ٧٢ ميلا بحريا عن ساحل قطاع غزة. وتشكل هذه العملية العسكرية الإسرائيلية غير القانونية والمدانة عملا فاضحا من أعمال القرصنة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ويجب إدانتها بشكل لا لبس فيه من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

ومن المعروف جيدا في المجتمع الدولي أن هذه القافلة من السفن المدنية، التي كانت تحمل ١٠ ٠٠٠ طن من المساعدات الإنسانية ومواد البناء والسلع المدنية التي تمس الحاجة إليها والإمدادات اللازمة للسكان المدنيين الفلسطينيين، فضلا عن نشطاء السلام والعاملين في

030610 030610 10-38579 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المنظمات الإنسانية الذين يربو عددهم على ٦٠٠ شخص من أكثر من أربعين بلدا، بما في ذلك برلمانيون وصحفيون ونشطاء في المجتمع المدني وكثيرون غيرهم، كان من المقرر أن تصل إلى قطاع غزة خلال تلك الفترة من الزمن. وكانت هذه القافلة تمثل بعثة تضامن إنسانية سلمية مفتوحة، وأبدى الناشطون المشاركون فيما أصبح يعرف باسم ”أسطول حرية غزة الصغير“ قدرا كبيرا جدا من الشفافية إزاء نواياهم وحول مضمون المساعدات والإمدادات المحملة على سفنهم. وكان الناشطون المشاركون واضحين جدا حول رغبتهم في القيام سلميا ودون اللجوء إلى العنف بكسر الحصار الإسرائيلي غير المشروع والمدمر المفروض على قطاع غزة، والذي أدى إلى إفقار السكان المدنيين الفلسطينيين، وتسبب في ظروف اجتماعية واقتصادية من شأنها إشاعة الإحباط واليأس والصدمة على نطاق واسع في أوساط السكان، ولا سيما أكثرهم ضعفا، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنين، والتسبب في أضرار بالغة للمجتمع الفلسطيني ككل. وكان القصد من بعثتهم أن تكون بعثة للتضامن والأمل والسلام، تهدف إلى تقديم الغذاء والدواء والمعدات الطبية واللوازم والكتب والملابس ولعب الأطفال وكذلك مواد البناء للشعب الفلسطيني للمساعدة على إعادة بناء آلاف المنازل والهياكل الأساسية المدنية التي دمرت بفعل العدوان العسكري الإسرائيلي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ – كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) على قطاع غزة، الذي تعمل السلطة القائمة بالاحتلال على منع السكان المدنيين الفلسطينيين من التعافي من آثاره.

إن الرد العسكري الإسرائيلي على قافلة المساعدات المدنية، التي كانت تحاول الوصول إلى غزة عن طريق البحر، بسبب استمرار إسرائيل في فرض حصارها البري على غزة وإغلاق جميع المعابر الحدودية، هو دليل آخر على رفض إسرائيل وانتهاكها الصارخ لجميع مبادئ وأحكام القانون الإنساني الدولي السارية، ويشكل كذلك انتهاكا لقرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وهو أيضا دليل واضح على استخفافها القاسي وتجاهلها التام للدعوات والمطالبات المستمرة الموجهة لإسرائيل من المجتمع الدولي بأسره لوضع حد فوري لهذا الحصار غير القانوني والسماح بحرية تنقل الأشخاص والبضائع داخل وخارج قطاع غزة وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة.

ونؤكد من جديد مرة أخرى، على هامش هذا الحدث المروع والمأساوي، أن هذا الازدراء الذي تبديه إسرائيل وإفلاتها من العقاب هو نتيجة مباشرة لعدم قيام المجتمع الدولي بمساءلتها وتحميلها عواقب أعمالها، على الرغم من الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال على مر السنين.

وفي أعقاب هذا الهجوم الإسرائيلي العنيف والمأساة التي تلت ذلك، فإننا مرة أخرى ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، للعمل من أجل معالجة هذه الأزمة المستمرة والآخذة في التعمق. وليس بوسع المجتمع الدولي أن يظل خاملا بينما تواصل إسرائيل انتهاك

القانون الدولي بشكل صارخ وفاضح، وإزهاق الآلاف من الأرواح البريئة وتقويض مبادئ القانون الدولي ونظامنا الدولي ككل في هذه العملية. وأدى التراخي الدولي إلى تشجيع السلطة القائمة بالاحتلال على تصعيد أعمالها بمرور الوقت دون عقاب والاستمرار في الاستهزاء بالقانون وتحدي المجتمع الدولي، مما يهدد السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها بشكل خطير.

ومن الضروري أن تجبر إسرائيل على الفور على رفع الحصار المفروض على قطاع غزة بشكل كامل للسماح بحركة الأشخاص والبضائع من أجل إنهاء عزلة السكان المدنيين الفلسطينيين ومعاناتهم الإنسانية. وإننا في هذا الصدد، نخشى أن اقتصار الاستجابة الدولية على الإدانة اللفظية سيكون بمثابة تواطؤ مع هذا الاعتداء المستمر.

وعلاوة على ذلك، وفي هذا الوقت، فإن القيادة الفلسطينية تدعو إلى الإفراج الفوري والآمن عن المدنيين من نشطاء السلام الشجعان، الذين اختطفهم القوات العسكرية الإسرائيلية في عرض البحر اليوم. ويتعين على الدول، بموجب الاتفاقيات الدولية النافذة، أن تتعاون تعاونا تاما لقمع القرصنة في أعالي البحار أو في أي مكان خارج ولاية أية دولة. ويجب على المجتمع الدولي ضمان مكافحة ومواجهة القرصنة والعنف، اللذين تتبناهما إسرائيل سياسة لها.

إن الأعمال الوحشية الإسرائيلية، كالهجوم على سفينة إنسانية مدنية، فضلا عن المحاولة السافرة لتشويه الواقع وتصوير أبطال السلام والعدالة الذين تعرضوا للخطف والقتل والجراح كإرهابيين، هي أعمال شائنة وتستحق الشجب، ولا يجوز التسامح معها مطلقا. وليس هناك أي مبرر قانوني أو سياسي أو أخلاقي أو إنساني للسياسات اللاإنسانية التي تنفذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة. ويجب على العالم أن يتحرك بشكل حاسم وفوري من أجل حماية آفاق السلام على أساس حل الدولتين الذي يحظى بإجماع دولي وطيد، بوضع حد نهائي لانتهاكات إسرائيل وعنادها وإفلاتها من العقاب ووحشيتها. ولا بد من إعطاء فرصة للسلام.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ١٥ و ١٦ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن

(توقيع) الدكتور رياض **منصور**
السفير، المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة